



هيئة تنظيم مركز قطر للمال تصدر مقترحات لتعزيز أنظمة مركز قطر
للمال المصرفية والاستشارية وأنظمة إدارة الاستثمار

الدوحة، قطر، في 21 سبتمبر 2014

أصدرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال ورقتين تشاوريتين تتضمنان مقترحات حول تعزيز وتنظيم إطار العمل الاحترازي والمرتبطة بالأنشطة المصرفية، والاستشارية، وإدارة الاستثمارات التي تزاو لها الشركات المصرح لها في مركز قطر للمال.

وتدعو هيئة التنظيم إلى التشاور العام حول مسودة القواعد المعدة للتمييز بشكل واضح بين كل من الأعمال المصرفية، وأعمال الاستثمار، والاستشارات.

ويقترح المشروع إلغاء قواعد الأعمال الاستثمارية والمصرفية لعام 2005 المعمول بها حالياً واستبدالها بمسودة القواعد الاحترازية للأعمال المصرفية لعام 2014 وقواعد إدارة الاستثمار والاستشارات لعام 2014.

وتعدّ هذه المبادرة من ضمن التزام هيئة تنظيم مركز قطر للمال المستمر في تلبية أعلى المعايير التنظيمية والرقابية العالمية، وهي تدعم التقدم المستمر لمركز قطر للمال كمركز رائد للمال والأعمال في المنطقة.

تستمر مدة التشاور حتى 2 نوفمبر 2014.

يمكن الاطلاع على أوراق التشاور ومسودة القواعد على الموقع الإلكتروني لهيئة تنظيم مركز قطر للمال www.qfcra.com.

القواعد الاحترازية للأعمال المصرفية لعام 2014

تنص القواعد الاحترازية للأعمال المصرفية لعام 2014 المقترحة على تحديث وتوسيع إطار العمل الاحترازي لشركات الأعمال المصرفية وقد أعدت لتتوافق مع مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة المعدلة لعام 2012 وأطر عمل اتفاق بازل (1، 2، 2.5، و3). هذا ويهدف إطار عمل بازل المنشأ من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تشجيع عملية إرساء نظام مصرفي عالمي أكثر ليونة.

تطبق المقترحات على الشركات المصرح لها التي تقبل الودائع، وتقدم بطاقات الائتمان، والتعامل في الاستثمارات، وإدارة الأموال الإسلامية.

تركز القواعد المقترحة على ما يلي:

- أ. عملية إدارة المخاطر وتقييم كفاية رأس المال الداخلية
- ب. كفاية رأس المال ومتطلبات رأس المال
- ج. المخاطر الائتمانية
- د. مخاطر السوق
- هـ. مخاطر نسبة الفائدة في الدفتر المصرفي
- و. المخاطر المرتبطة بالسيولة
- ز. المخاطر المرتبطة بالمجموعة
- ح. الإبلاغ الاحترازي
- ط. شركات إدارة الأموال الإسلامية

قواعد إدارة الاستثمار والقواعد الاستشارية لعام 2014

تم إعداد قواعد إدارة الاستثمار والقواعد الاستشارية لعام 2014 المقترحة بهدف تبسيط القواعد المطبقة على الشركات التي تزاول أعمال إدارة الاستثمار والأعمال الاستشارية وتلبية متطلبات هذه الشركات.

تركز القواعد المقترحة على ما يلي:

- أ. رأس المال التنظيمي
- ب. إدارة المخاطر والمخاطر الداخلية وعملية التقييم الذاتي للملاءة.
- ج. ضمان التعويض المهني
- د. حماية أموال العملاء وأصول العملاء
- هـ. شركات إدارة الاستثمار والشركات الاستشارية الإسلامية.

انتهى



هيئة تنظيم

مركز قطر للمال

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

السيدة فيليسييتي غليني- هولمز – رئيسة قسم الاتصالات المؤسسية

هاتف: +974 4495 6721

جوال: +974 7702 4599

البريد الإلكتروني f.glennie-holmes@qfcra.com

لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان تنظيمي مستقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (8) لقانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بتحويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأييدها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى. للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:

www.qfcra.com

لمحة عن مركز قطر للمال

إن مركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقرّه الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات وبهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر للمال وفقاً لمعايير عالمية ويوفر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة فيه. تم إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (7) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في 1 مايو 2005. هيئة مركز قطر للمال هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تطوير مركز قطر للمال وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على اجتذاب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لتتشارك رؤيا واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني

التالي: www.qfc.com.qa

خبر صحفي

خبر صحفي

خبر صحفي